

٢ - تقرر أن يقوم الأمين العام بإبلاغ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين والأربعين بجميع الالتزامات المعقودة بموجب أحكام هذا القرار، بالإضافة إلى الظروف المتعلقة بها، وأن يقدم تقديرات تكميلية إلى الجمعية العامة فيما يتعلق بهذه الالتزامات؛

٣ - تقرر أن يقوم الأمين العام، إذا نشأت، نتيجة لقرار يتخذه مجلس الأمن، التزامات تتعلق بصيانة السلم والأمن يتجاوز مجموعها المقدر ١٠ ملايين دولار، إما قبل الدورة التاسعة والثلاثين أو بين الدورتين التاسعة والثلاثين والأربعين للجمعية العامة، بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للنظر في هذه المسألة.

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

٢٣٨/٣٨ - صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

إن الجمعية العامة

تقرر ما يلي:

- ١ - يحدد صندوق رأس المال المتداول لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ بمبلغ ١٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة؛
- ٢ - تقوم الدول الأعضاء بتقديم سلف إلى صندوق رأس المال المتداول وفقاً للجدول الذي أقرته الجمعية العامة لاشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية سنة ١٩٨٤؛
- ٣ - يخصم من هذه السلف ما يلي:

(أ) المبالغ التي سُويت بما مجموعه ١٠٢٥ ٠٩٢ دولاراً والمستحقة للدول الأعضاء نتيجة نقل مبالغ من حساب الفائض إلى صندوق رأس المال المتداول في سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠؛

(ب) السلف النقدية المدفوعة من الدول الأعضاء إلى صندوق رأس المال المتداول عن فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣، بموجب قرار الجمعية العامة ٢٣١/٣٦ بآء المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١؛

٤ - إذا تجاوز مقدار المبالغ المقيدة لحساب أية دولة عضو والسلف التي دفعتها إلى صندوق رأس المال المتداول عن فترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ مقدار السلفة التي ينبغي أن تدفعها تلك الدولة العضو بموجب أحكام الفقرة ٢ أعلاه، يخصم مبلغ الزيادة من قيمة الاشتراكات المستحقة على تلك الدولة العضو عن فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥؛

٢٣٧/٣٨ - النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥

إن الجمعية العامة

١ - تأذن للأمين العام، رهناً بالموافقة المسبقة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وبمراعاة النظام المالي للأمم المتحدة وأحكام الفقرة ٣ أدناه، بالدخول في التزامات في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لمواجهة النفقات غير المنظورة والنفقات الاستثنائية الناشئة إما خلال فترة السنتين أو بعدها، شريطة ألا تكون موافقة اللجنة الاستشارية ضرورية لما يلي:

(أ) الالتزامات التي لا يتجاوز مجموعها ٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة في أي سنة من فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥، والتي يقرر الأمين العام أنها تتعلق بصيانة السلم والأمن؛

(ب) الالتزامات التي يقرر رئيس محكمة العدل الدولية أنها تتعلق بالنفقات التي تنشأ عن:

١٠ تعيين القضاة الخاصين (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٣١) بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية ٢٠٠ ٠٠٠ دولار؛

٢٠ تعيين المساعدين (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٣٠)، أو استدعاء الشهود وتعيين الخبراء (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٥٠)، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار؛

٣٠ استمرار القضاة الذين لم يعد انتخابهم في مناصبهم (النظام الأساسي للمحكمة، الفقرة ٣ من المادة ١٣)، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار؛

٤٠ دفع المعاشات التقاعدية ومصروفات السفر ونقل الأثاث للقضاة المتقاعدين، ومصروفات السفر ونقل الأثاث ومنحة الاستقرار لأعضاء المحكمة، بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار؛

٥٠ عقد جلسات للمحكمة خارج لاهاي (النظام الأساسي للمحكمة، المادة ٢٢) بحيث لا تتجاوز النفقات الإجمالية مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار؛

(ج) أية التزامات في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ لا تتجاوز مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، يقرر الأمين العام أنها لازمة للتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات وفقاً للفرع الرابع من قرار الجمعية العامة ٢٣٥/٣٦ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١؛

٥ - يؤذن للأمين العام بأن يسلف من صندوق رأس المال المتداول ما يلي :

(أ) المبالغ التي قد تلزم لتمويل اعتمادات الميزانية لحين تلقي الاشتراكات ، على أن ترد هذه المبالغ حالما تتوفر لهذا الغرض الإيرادات الآتية من الاشتراكات :

(ب) المبالغ التي قد تلزم لتمويل التزامات يجوز الإذن بعقدتها حسب الأصول بمقتضى أحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ، ولاسيما القرار ٢٣٧/٣٨ . المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية ؛ وعلى الأمين العام تضمين تقديرات الميزانية الاعتمادات اللازمة لرد السلف إلى صندوق رأس المال المتداول :

(ج) المبالغ التي قد تلزم لاستمرار صندوق رأس المال الدائر المستخدم في تمويل المشتريات والأنشطة المتنوعة التي تصفى تكاليفها ذاتياً ، على أن لا يتجاوز مجموع هذه المبالغ ، مع الرصيد الذي لم يسدد بعد من المبالغ المسلفة للأغراض نفسها ، مبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار ، إلا أنه يجوز تسليف مبالغ يتجاوز مجموعها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية :

(د) المبالغ التي قد تلزم لتمويل دفع أقساط التأمين مقدماً عندما تتجاوز مدة التأمين نهاية فترة السنتين التي يجري فيها الدفع ، وذلك بشرط الحصول على موافقة مسبقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ؛ وعلى الأمين العام أن يرصد في تقديرات ميزانية كل فترة سنتين ، طوال مدة سريان وثائق التأمين ذات العلاقة ، ما يلزم من الاعتمادات لتغطية المبالغ المستحقة عن كل فترة سنتين :

(هـ) المبالغ التي قد تلزم لتمكين صندوق معادلة الضرائب من الوفاء بالالتزامات الجارية ريثما تتجمع لديه الأموال المستحقة له ؛ وتسدد هذه السلف حالما تتوفر لذلك اعتمادات في صندوق معادلة الضرائب :

٦ - إذا تبين أن المبلغ المنصوص عليه في الفقرة ١ أعلاه لا يكفي للوفاء بالأغراض التي تقوم عادة من صندوق رأس المال المتداول ، يؤذن للأمين العام بأن يُستخدم ، في فترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، إما مبالغ نقدية يأخذها من الصناديق والحسابات الخاصة التي في عهده ، وذلك بالشروط المعتمدة في قرار الجمعية العامة ١٣٤١ (د - ١٣) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ ، أو من حصيلة القروض المأذون بها من الجمعية .

إن الجمعية العامة ،
إذ تشير إلى قراراتها ١٥٦٢ (د - ١٥) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، و ١٩٢٥ (د - ١٨) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ ، و ٢٣٦٧ (د - ٢٢) المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ ، و ٢٨٩٠ ألف (د - ٢٦) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٣١٩٣ ألف (د - ٢٨) المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٥٣٧ ألف (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، بشأن نظام المعاشات التقاعدية لمحكمة العدل الدولية ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام^(١٠٦) وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل بالموضوع^(١٠٧) ،
تقرر تعديل النظام الأساسي للمعاشات التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ ، حسب الوارد في مرفق هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣

المسرفق

تعديلات على النظام الأساسي للمعاشات
التقاعدية لأعضاء محكمة العدل الدولية

المادة الأولى

المعاش التقاعدي

يستعاض عن عبارة « سن الخامسة والسنتين » حينما وردت بعبارة سن « السنتين » .

ويستعاض في الفقرة ١ (أ) عن عبارة « خمس سنوات في الخدمة » بعبارة « ثلاث سنوات في الخدمة » .

(١٠٦) A/C.5/38/27 ، الفقرات من ٨٦ إلى ١٠٦ .

(١٠٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثامنة والثلاثون ،

الملحق رقم ٧ ألف (A/38/7/Add. 1-23) ، الوثيقة A/38/7/Add. 23 .

الجلسة العامة ١٠٤

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣